اقتصاد

«الحبوب» تبرم ٦ عقود لاستيراد ١,٢ مليون طن قمح الحميدان لـ«الوطن»: متوقع استجرارها قبل نهاية العام الجاري

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب ماجد الحميدان لـ«الوطن» أن المؤسسة وقعت /٦/ عقود جديدة لاستيراد ١,٢ مليون طن من الأقماح وأن منحة الحكومة للمؤسسة بـ٥٢ مليار ليرة هو لتحويل العقدين الأول والثاني من هذه العقود لاستيراد /٤٠٠/ ألف طن مبيناً أن المؤسسة تعمل على تنفيذ العقود المبرمة وأنه من المتوقع أن يتم استيراد كل الكميات من الأقماح المتعاقد عليها في هذه العقود الستة حتى نهاية العام الجاري. مؤكداً أن المؤسسة تعمل وفق توجيهات الحكومة ووزير التجارة الداخلية للحفاظ على مخزون إستراتيجي مستقر ضماناً لتوافر المادة وانسيابية تأمين الاحتياجات العامة من المادة وخاصة تأمين المخابز والأفران بما تحتاجه يومياً من الأقماح.

كما أوضح المدير العام أن جميع الشركات التي تم التعاقد معها لتأمين هذه العقود هي شركات شرق أوسطية ومنها محلية حيث تم الاشتراط على هذه الشركات الالتزام بتوريد الأقماح ذات المنشأ الروسي. معتبراً أن إبرام هذه العقود وسرعة متابعتها وتنفيذها يهدف إلى تعزيز المخازين الإستراتيجية من مادة القمح وتأمينها لكل المحافظات والمناطق السورية وأنه يتم الإشراف والمتابعة العالية على عملية وصول هذه الكميات في الميناء وفحصها وإجراء التحاليل والفحوصات المطلوبة للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات العقدية وسلامتها وهناك العديد من الجهات التي تشترك مع المؤسسة في هذه المهمة إضافة إلى أن المؤسسة باتت تحقق وفورات مالية مستمرة من عمليات السرعة في إفراغ حمولات البواخر في الميناء وشحنها وتوزيعها على المناطق ومراكز المدن وفق الاحتياجات والأولويات وبما يحقق التوازن في وفرة المخازين واستقرارها لدى كل المحافظات.

كما كشف الحميدان لـ«الوطن» أنه تم استيراد نحو ١٠٠ ألف طن من القمح الروسي منذ بداية العام وأن مادة القمح متوافرة وتكفي وتلبي كل الاحتياجات وأنه من المتوقع أن تسهم الظروف المناخية الجيدة لهذا العام إضافة للتعديلات السعرية التي أقرتها الحكومة على الأسعار التأشيرية لمادتي القمح والشعير في زيادة الإنتاج المحلي وتطوره نسبة للأعوام السابقة يضاف إلى ذلك تحسن الظروف الراهنة وزيادة المساحة التي استطاع المزارعون استثمارها وتأمين الطرقات وبالتالي سهولة جني المحاصيل وتسويقها وشحنها من المزارع إلى مراكز الحبوب في المحافظات وأن المؤسسة تتخذ كل ما تستطيع من إجراءات وتدابير وتسهيلات للإنتاج المحلي وتشجيع عمليات التسويق وإيصال الإنتاج إلى مراكز الدولة عبر تشجيع الفلاحين وتبسيط الإجراءات وتأمين مستلزمات الإنتاج وغيرها.

وزير التنمية الإدارية من مجلس الشعب:

التوصيف الوظيفي في مؤسساتنا خلبي

هناء غانم

أكد وزير التنمية الإدارية حسان النوري أن الهيكلية المؤسساتية في سورية مفهومة بطريقة غير صحيحة لأن الهيكل التنظيمي له خطوات واضحة أولها «ما مهام الوزارة؟ وأين هي الآن؟ وأين تريد أن تكون في المرحلة القادمة؟».

وأشار خلال جلسة مجلس الشعب يوم أمس إلى أن التوصيف الوظيفي في مؤسساتنا خلبي وهو عبارة عن عبارات وصف وظيفي. منوهاً بأن التطوير يعتمد على مؤشرات مطلوبة لمخرجات العمل والتي هي موجودة للأسف بضبابية بمعظم مؤسسات الدولة، معتبراً أن هذه هي النقطة الأساسية التي يجب العمل عليها والسعي لفك هذه الأحجية بهدوء لأنه «لا يمكن أن نقول إن سورية ليس لديها إدارة عامة، على حين نحن دولة مؤسسات، ولولا ذلك لما صمدنا، ونحن لا نقول إنه ليس لدينا إدارة عامة بل لدينا ترهل إداري في الإدارة العامة، علماً أن لدينا تشريعات وقوانين، لكن هل يتم تفعيل هذه التشريعات بالشكل الصحيح؟ لذا نحن بحاجة إلى تغير حقيقي لقانون العاملين الأساسي بما يتواءم مع المرحلة القادمة».

وخلال الجلسة استعرض الوزير خطة الوزارة في العمل على التأهيل المؤسساتي وتنمية الكوادر البشرية في القطاعين العام والخاص، مبيناً أن الوزارة تعمل على صياغة تعاريف الأنظمة الداخلية والهياكل التنظيمية للوزارات والمؤسسات استناداً إلى التحليل الإداري.

وأشار الوزير النوري إلى أنه يجري العمل حالياً على مشروع وضع النظام الداخلي لمجلس الشعب. وقال: «بدأنا بالتحليل الإداري فوجدنا أن هناك ابتعاداً عن موضوع التطبيق لمفهوم التوصيف الوظيفي حيث لم نجد توصيفاً وظيفياً يتوافق مع مهام المؤسسات وواقعيتها وأين تريد أن تكون في المرحلة القادمة ولذلك باشرنا العمل على مشروع التأهيل المؤسساتي».

وأضاف الوزير النوري: «وضعنا برنامجاً متكاملاً لموضوع بناء القدرات المؤسساتية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالعمل على مشروع بناء الهياكل المؤسساتية وفرق العمل والتأهيل الفردي المؤسساتي ونعمل على مشروع تعزيز القدرات القيادية المندرج تحت اسم مشروع الجدارة القيادية».

بدورهم أكد بعض النواب أهمية تنظيم أطر وعمل كل مؤسسة مؤكدين ضرورة تسهيل المعاملات والتخلص من الروتين، إضافة إلى ضرورة إيجاد آلية لإعادة تأهيل القوى البشرية متسائلين عن عدم نشاط الوزارة في باقي المحافظات السورية وعدم تفعيل مديريات التنمية الإدارية في المحافظات التي هي شبه مهمشة. والأهم «أين الحلول الإدارية الإسعافية؟ وما دور الوزارة فيها؟».

وأشار أحد النواب إلى أنه لا يمكن أن يختلف اثنان على أن الإدارة في سورية تحتاج إلى إصلاح ولا سيما في موضوع التأهيل والتدريب متسائلاً: «أين مشروع الإصلاح الإداري من الوزارة؟». وأضاف: «ويجب استغلال الوقت الحالي، فالتأخير في كل المشروعات التنموية والإدارية والاجتماعية هو ضعف وتردد ولا يدل على أن القائمين على الكثير من المواقع الحكومية هم رجال دولة والمنطق يقول كلما اشتدت المحن ازدادت العزيمة والإرادة».

من جانبه أكد النائب عمار بكداش أنه لا مبادئ إدارية ثابتة، وتنظيم الإدارة متعلق بالظروف الاقتصادية، لذلك يجب الأخذ بالحسبان الظروف التي يمر بها البلد، والمسألة لا تتعلق بالوزير بل بالحكومات المتعاقبة، مؤكداً أن الإدارة الجيدة تحتاج إلى رواتب مجزية وإلا لا يمكن أن يكون هناك كوادر جيدة.

بدوره بيّن النائب حسين عباس أن تأهيل الكوادر لا يكفي لأنه لا بد من تحديث القوانين والأنظمة الناظمة لعملية كل مؤسسة ووزارة، وقال: «وهل يستطيع أي مدير مهما يمتلك من الخبرات أن يكون ناجحاً في ظل قوانين والأنظمة الحالية وفي ظل أساليب عمل بدائية لا تتناسب مع التطوير الإداري»؟ مشدداً على أن تكون الركيزة الأساسية في التغيير هي الأنظمة السائدة في الدوائر الحكومية.

> نواب: أين مشروع الإصلاح الإداري من الوزارة؟

«السورية للتأمين»: شركات إدارة نفقات طبية تتهرب من مسؤولياتها وغير قادرة على فهم أبسط مبادئ التأمين الصحي

محمد راكان مصطفى

وجهت المؤسسة العامة السورية للتأمين كتاباً إلى شركات إدارة النفقات الطبية بيّنت فيه أنه ورد إليها معلومات عن تهرب بعض الشركات من مسؤوليتها في إدارة المطالبات أو عدم قدرتها على إدارة المطالبات والعمل بشكل مهني وعلمي، وأن بعضها سعى للتسويق لدى الجهات المؤمن لها أو لدى جهات أخرى، تحت ذريعة أن المؤسسة قيدت عدد المطالبات للمؤمن الواحد وخفضته من (١٢) إجراء إلى (٥) وسوقت أيضاً بأن هذا الإجراء مخالف للعقد الموقع.

المؤسسة أوضحت في كتابها (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن هذا الإجراء وهذا الشرط لا علاقة له بعدد المطالبات التي يحق للمؤمن إجراؤها حسب العقد بل هو معيار لضبط أداء شركات الإدارة وليس لعدد مطالبات المؤمن له فهو إجراء خاص بالشركة وليس بالمؤمن له وأن عدد المطالبات للمؤمن الواحد حسب العقد لم يتغير.

واستغربت المؤسسة من عدم قدرة هذه الشركات فهم كتابها و«فهم هذا المعيار رغم أنه معيار عالمي ومعمول به وهو ما يقودنا للقناعة بأن هذه الشركات غير قادرة على إدارة المطالبات ما دامت غير قادرة على فهم أبسط مبادئ التأمين الصحي».

وطلبت المؤسسة إلى هذه الشركات الكف عن التسويق السلبي لإدارة المؤسسة لعقودها «تحت طائلة إلغاء العقد معها بشكل فوري إضافة إلى تأكيدنا بأن الشركة غير القادرة على الالتزام بهذه المعايير يمكنها تقديم الاعتذار عن إدارة العقود.. متأسفة على المستوى الذي وصلت إليه بعض الشركات وهو ما يدل على عدم المهنية والتشكيك بقواعد عمل هذه الشركات وغايتها».

يأتي هذا الكتاب توضيحاً لكتاب المؤسسة منذ فترة إلى شركات إدارة النفقات الطبية والذي وضعت المؤسسة بموجبه مجموعة من المعايير لاحتساب معدلات أداء الشركات ومحاسبتها.

وبررت المؤسسة إجراءها أنه جاء بناء على دراسة البيانات السنوية لعام ٢٠١٦ التي بينت وجود تفاوت كبير في معدلات الخسارة للعقد الإداري المدار من شركات إدارة النفقات الطبية، إذ تراوحت معدلات الخسارة بين ١٤٠٪ و٢٨٠٪ حسب الشركة إضافة إلى اختلاف عدد الزيارات للمؤمن الواحد ومتوسط قيمة الزيارة الواحدة بشكل كبير ما يدل على تباعد معدلات الأداء بين الشركات.

ونتيجة لذلك طلبت المؤسسة من جميع الشركات العمل على ضبط المطالبات بشكل جدي وحثيث ومتابعة حالات سوء الاستخدام ليحصل المؤمن على الخدمة عند الحاجة إليها، وعدم التساهل إطلاقاً بحالات سوء الاستخدام على أنواعها، إضافة إلى عرض حالات سوء الاستخدام على المؤسسة ليصار إلى اتخاذ الإجراء المناسب حسب دليل.

كما لاحظت المؤسسة تفاوتاً في نسبة القدرة على ضبط المطالبات والتي لم تتعد في أفضل الأحوال نسبة ٦٠٪ ومن ثم فإن تعزيز قدرة الشركة على ضبط المطالبات بشكل جدي يشكل معياراً من المعايير الأساسية لقدرة الشركة على إدارة العقود.

كما ألزمت المؤسسة بموجب الكتاب شركات إدارة النفقات الطبية بعدم إعطاء أي استثناء لتغطية حالة من الحالات غير المغطاة مهما كانت الأسباب، إضافة إلى الالتزام بنموذج الفواتير المعمم عليها مؤخراً في العام ٢٠١٧ حيث سيتم استنتاج معايير التقييم على أساسه.

وأوضح الكتاب أن تقييم الشركة وفق معدلات الأداء المحددة من المؤسسة وقدرتها على ضبط المطالبات وتحسين الخدمة سيكون أساساً لتوزيع العقود وبالتالي فإن الشركة التي لا تلتزم بهذه المعايير سيفرض بحقها الإجراءات اللازمة التي تصل إلى حد إلغاء التعاقد معها بالمقابل ستحصل الشركة المحققة لأفضل المعايير التي تنال رضى المؤمنين على حصة أكبر من عقود التأمين لدى المؤسسة. وفي هذا الإطار تم تشكيل لجنة لوضع بروتوكولات القبول والرفض وتعميمها على باقي الشركات لمساعدتها بخفض معدلات الخسارة لديها إضافة إلى إعادة النظر بأسعار الخدمات الطبية المقدمة وفق بوليصة التأمين الصحي للمؤسسة بحيث تحسن من عملية استقبال مزود الخدمة للمؤمن لهم.

مسؤول في «الاقتصاد» يطالب باستعادة هيئة الاستثمار ومؤسسات التأمين والمصارف

صالح حميدي

كان اسمها وزارة الاقتصاد الوطني في خمسينيات القرن الماضي قبل أن يطرأ عليها تغييرات كثيرة، وكان لديها كل الأدوات الاقتصادية الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية والمالية وباقي عناصر السياسة الاقتصادية مع العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.. فكيف أصبح اليوم؟

مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بيّن لـ«الوطن» أن الوزارة تعكف على وضع رؤية ورسالة وأهداف جديدة عبر تعديل مهامها من خلال إعداد مرسوم جديد للوزارة، من دون إغفال المهام الأساسية لها، وتسعى الوزارة عبر لجنة مكلفة ذلك من خلال الاستئناس بمراسيم مهام وزارة الاقتصاد لبعض الدول العربية.

وأوضح أن اللجنة راجعت جميع المراسيم السابقة عبر العودة إلى المرسوم رقم ٤٦ لعام ٢٠١٢ المتضمن إحداث وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتتولى المهام التي كانت تضطلع بها قبل نفاذ مرسوم الدمج مع وزارة التموين رقم ٦٩ لعام ٢٠٠٣ والأخذ بالمواد القانونية والجوهرية التي تخدم عمل الوزارة الواردة في المرسوم ٢٨٠٤ لعام ١٩٦٩ إضافة إلى مهام وزارة الاقتصاد والتجارة بعد دمج الوزارتين بالمرسوم رقم ٢١ لعام ٢٠٠٧.

وبيّن المصدر المسؤول أن مشروع المرسوم الجديد تمت صياغته بشكل أولي بعد أخذ آراء الجهات التابعة للوزارة والرؤية الجديدة للنهوض بعملها واعتماد منهجية تحديد المهام في الإطار العام، على أن تدخل التفاصيل في نطاق النظام الداخلي المزمع إصداره بحلته الجديدة بالنسبة للإدارة المركزية، ومراسيم إحداث الهيئات والمؤسسات الخاضعة لإشراف الوزير حسب مراسيمها.

ولفت إلى تماثل المهام إلى حد كبير مع بعض وزارات الاقتصاد العربية باستثناء بعض التفاصيل وحسب خصوصية كل دولة، ففي مصر هناك وزارة الصناعة والتجارة وفي الأردن وزارة التجارة والتموين وفي الإمارات وزارة الاقتصاد الوطني وهي الأقرب لمهام وزارة الاقتصاد السورية، وتم الأخذ والإفادة منه في متن مشروع المرسوم بالعودة إلى مراسيم إحداث وزارة الاقتصاد في عدد من الدول العربية مثل مصر والإمارات والأردن ومقارنة نصوصها مع مشروع المرسوم في سورية إضافة إلى تطوير صيغته كمدخل وباب افتتاحي بتضمينه الرؤية والرسالة والأهداف من دون إغفال مهام الوزارة الأساسية لجهة تنظيم وتطوير قطاع الاستثمار ونشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف المصدر: إن التشريعات اتبعت المصارف كاملة مع مؤسسات التأمين إلى وزارة المالية وذلك بعد دمج وزارتي الاقتصاد والتموين، إضافة إلى إلحاق مؤسستي التبغ والأقطان إلى وزارة الصناعة ولم يتم إعادة هذه الهيئات أو المؤسسات إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ذاتها بعد فصل الوزارتين لاحقاً، على الرغم من أن المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لعام ٢٠١٢ تضمن في الفقرة /ب/ من المادة /٢/ أن تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المهام التي كانت تتولاها قبل نفاذ المرسوم التشريعي رقم ٦٩ لعام ٢٠٠٣ ونصت المادة ٣ منه أن يصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً يتضمن تحديد الإدارات والجهات العامة التي تتبع لكل من وزارتي الاقتصاد والتموين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور المرسوم التشريعي فهي في هذه الحالة وزارة لا تمتلك الأدوات الكافية لتكون وزارة تنفيذية.

ورأى أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لا تشرف على عمل هيئة الاستثمار السورية رغم وجود مادة واضحة ضمن المرسوم التشريعي رقم ٢١ لعام ٢٠٠٧ تتضمن المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري وتسهيل الخدمات المتعلقة بالاستثمار والأعمال وتصميم برامج وحوافز جذب المستثمرين وهذا غير ممكن في ظل غياب الأدوات اللازمة علماً أن الاستثمار من أهم الأدوات الاقتصادية إلا أن الوزارة لم تمنح أي تفويض أو سلطة تخولها اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار.

ودعا مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد إلى إعادة النظر وبشكل سريع بالتشريعات الخاصة بالوزارة لتتناسب مع الغايات الحقيقية التي أحدثت من أجلها وإصدار تشريعات وقرارات جديدة للوزارة ومهامها تتيح إمكانية تمكين الوزارة من أدواتها اللازمة للقيام بمهامها على الشكل الأمثل كربط هيئة الاستثمار بالوزارة وإعادة المؤسسات الاقتصادية لتعمل تحت إشراف الوزارة ورفد الوزارة بالكوادر اللازمة المؤهلة مع تأمين التحفيز المادي اللازم لاستقطابها وعدم المساس بما تبقى من مؤسسات تابعة للوزارة أو من أدوار خاصة بهذه المؤسسات، على حين يرى مراقبون أن الوزارة لم تكن عنصراً فعالاً في الإدارة الاقتصادية خلال الأزمة بعد تقلص مهماتها، فكيف ستنجح بعد توسيع مهماتها من جديد؟

«مداد»: استيراد النفط من القطاع الخاص وراء ارتفاع الدولار

الوطن

ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة السورية في تعاملات السوق الموازية بشكل حذر خلال الأيام القليلة الماضية فوق مستوى ٥٣٠ ليرة وصولاً إلى ٥٣٨ ليرة للدولار، بعد استقراره قرب السعر الرسمي (٥٢٠) مع هامش تقلب محدود ارتفاعاً وانخفاضاً إثر اعتماد مصرف سورية المركزي سياسة تجاهل السوق وعدم اللحاق بأسعارها، وخاصةً أنه عطّل عمل شركات الصرافة المرتبط ببيع وشراء القطع الأجنبي، ما حدّ من عمليات المضاربة، وجعل المكاسب فيها أقل بكثير من العائد، إذ لا يتعدى الربح الناجم عن المضاربة بين هامش السعرين ٥٢٠ ليرة للدولار و٥٤٠ ليرة مستوى ٣,٨٪ في أحسن حالاته.

من جهته، بين التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأخير لمركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد) أن الليرة السورية شهدت تراجعاً في السوق الموازية خلال تعاملات الأسبوع الماضي، حيث انخفض سعر صرفها مقابل الدولار الأميركي بنسبة ١,١٥٪ مقارنة بنهاية الأسبوع السابق، ليصل مستوى تداولها مقابل الدولار إلى ٥٣٠ ليرة سورية للدولار.

ويعود هذا التراجع في الحقيقة إلى سببين رئيسين هما ارتفاع الطلب على القطع الأجنبي في السوق المحلية ناتج عن السماح للصناعيين من القطاع الخاص باستيراد المشتقات النفطية اللازمة لاستمرار عملية الإنتاج، كأحد الحلول لأزمة المحروقات التي يشهدها البلد، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي أمام العملات الرئيسية في الأسواق العالمية، كما زادت عمليات المضاربة على الليرة السورية نسبياً مع توافر الفرص لتحقيق مكاسب مرتفعة.

أما بالنسبة إلى السوق الرسمية فقد استمر مصرف سورية المركزي بتثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي عند مستوى ٥١٧,٤ ليرة سورية، وأيضاً سعر شراء الدولار لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٥١٤,٨٥ ليرة سورية للدولار، كما استمر في تثبيت سعر صرف المعروض لبيع القطع الأجنبي للمصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي عند ٥٢٠ ليرة سورية للدولار، وهو السعر الذي يتم من خلاله تمويل معظم المستوردات.

السماح باستيراد ٣٠ ألف طن مازوت للتجار والصناعيين لمرة واحدة

الدبس لـ«الوطن»: تشغّل المنشآت الصناعية في ريف دمشق لحوالى الشهرين

القلاع: يخفف الضغط عن الحكومة ومن دون أي دعم للسعر

علي محمود سليمان

أوضح رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن موافقة الحكومة بالسماح للصناعيين والتجار باستيراد مادة المازوت تمت على أساس قرار اللجنة الاقتصادية لاستيراد ٣٠ ألف طن مازوت لمرة واحدة، وذلك لغاية تخفيف الضغط عن شركة محروقات «سادكوب» في تأمين المشتقات النفطية، ولسد النقص الحاصل في تشغيل المنشآت الصناعية والتجارية، وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الدبس أن الكمية مقسمة إلى ١٥ ألف طن لمصلحة غرفة صناعة دمشق وريفها، و١٥ ألف طن لمصلحة غرفة تجارة دمشق، وذلك خلال ١٥ يوماً لتكون بمنزلة حل إسعافي، والاستيراد يكون على أساس السعر العالمي لمادة المازوت (٣١٠ ليرة لليتر)، مضيفاً: إن دور غرفة صناعة دمشق وريفها هو تلقي الطلبات من الصناعيين وفق حاجة كل منشأة صناعية، وتقوم الغرفة بالتعاقد مع شركات خاصة لاستيراد المازوت وأن الصناعيين يؤمنون الدولار من مصادرهم الخاصة وأعمالهم.

ولفت إلى أن عمليات التوزيع بدأت بشكل مباشر من الشركات الموردة إلى الصناعيين، وبإشراف غرفة الصناعة على عملية التوزيع للتأكد من حصول الصناعي على الكمية التي طلبها لتشغيل معمله ومنع حدوث أي تلاعب.

وأشار الدبس إلى أن هذه الكمية تكفي لتغطية حاجة المنشآت الصناعية في ريف دمشق لمدة تتراوح من شهر إلى شهرين، وذلك ريثما نتجاوز مرحلة العودة لتأمين مادة المازوت عن طريق شركة محروقات «سادكوب» لاستيراد صهريج مازوت.

من جانبه بيّن رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع لـ«الوطن» أن الاستيراد يتم براً من لبنان عن طريق معبر جديدة يابوس، ويتم الكشف على الشحنات من الجمارك واستيفاء الرسوم الجمركية والتأكد من وصول الكميات إلى الجهة المستوردة، منوهاً بأن السماح بالاستيراد للقطاع الخاص سواء التجاري أم الصناعي أم الحرفي لديه العديد من الجوانب الإيجابية، وأهمها تخفيف الضغط عن الحكومة بالطلبات المقدمة لتأمين المادة، وهو ما يساعد الحكومة بالالتفات لتأمين المشتقات النفطية لتغذية محطة الكهرباء ولتوزيعها على مؤسسات القطاع العام ولتأمين حاجة المواطنين من المادة لغاية التدفئة، إضافة إلى أن التجار يستوردون المادة بالسعر العالمي ومن دون أي دعم.

وأوضح القلاع أن غرفة تجارة دمشق تقوم بتلقي الطلبات المقدمة من التجار، وتضع رأيها وشرحنا لكل طلب حول مهنة التاجر ولأي غرض يستورد المازوت وبعد ذلك ترسل الطلب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهي صاحبة الصلاحية لمنح الموافقة على إجازة الاستيراد أو رفضها، حيث يقوم التجار باستيراد مادة المازوت عن طريق شركات خاصة. منوهاً بأن التجار بحاجة إلى مادة المازوت كما حاجة الصناعيين، فهناك فنادق خاصة ومشاف خاص ومدارس خاصة، إضافة إلى المستودعات والبرادات لتخزين السلع والبضائع، وغيرها من المجالات وكلها تتبع لغرفة التجارة، وبحاجة المازوت المولدات وتوليد الطاقة الكهربائية، لافتاً إلى أن المحاكمة المنطقية لكل طلب تتم على أساس المهنة التي يشغلها التاجر، فلا يعقل أن تمنح موافقة لصاحب محل بقالة لاستيراد صهريج مازوت.